

خلفية تاريخية:

أحدثت نكبة ١٩٤٨ حقائق جديدة على الأرض، تجلّى أهمها في الخلل الديموغرافي الذي أصاب التركيبة السكانية في فلسطين، نتيجة تهجير واقتلاع حوالي مليون فلسطيني من وطنهم، وتحولهم إلى لاجئين فقدوا الأرض والهوية، والانتماء للكيان السياسي والجغرافي، وتحول من ثبت في فلسطين لأقلية وسط تجمع يهودي له كيان ودولة ومؤسسات، وهو ما أثر على مقومات الصمود والمواجهة الفلسطينية، إضافة إلى المتغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي أحدثتها النكبة في المنطقة برمتها، والعامل الأهم تأثيراً - ولا زال - غرس الكيان الإسرائيلي في منطقة غير متوافقة، في الواقع الديني والقومي والمذهبي والحضاري^١.

إنّ إحدائيات (النكبة) شكلت انطلاقة للعمل الوطني الفلسطيني، الذي شهد تطوراً في الوعي والفكر عبّر عنه تكاثر القوى والتنظيمات الفلسطينية، التي تعدى عددها حسب ما ذكره "غسان كنفاني" محرر ملحق فلسطين في جريدة النهار اللبنانية آنذاك، حوالي أربعين حزباً وحركة وتنظيماً^٢، عبّرت ببرامجها وأطروحاتها السياسية عن تطور فكري أيديولوجي في الوعي والتعبير عن الإرادة الفلسطينية، التي بدأت في طرح فكرة الكيان الوطني، والشخصية الوطنية، والهوية، والانتماء، وهي أطروحات كانت منصهرة سابقاً في المفهوم القومي العربي، ودولة الوحدة التي شكّل البناء الفلسطيني أحد مقوماتها، وعقيدة راسخة لدى الفلسطينيين الذين لم ينعثقوا من هذا الواقع وهذه المفاهيم، إلا بعد هزيمة القوات السورية في معركة ميسلون عام ١٩٢٢، التي مثّلت نقطة تحول في الفكر الفلسطيني حيث عقد أول هيئة تمثيلية فلسطينية عُرفت باسم (المؤتمر العربي الفلسطيني) عام ١٩١٩، واعتبر هذا المؤتمر المؤسسة البرلمانية الفلسطينية الأولى^٣.

. النتائج العسكرية لحرب لبنان ١٩٨٢:

^١ أنيس الصايغ (١٩٦٦): فلسطين والقومية العربية - سلسلة أبحاث فلسطين، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، تشرين الأول (أكتوبر)، ص ٩١.

^٢ عبدالرحمن عوض الله عوض الله (٢٠٠٨): من فيض الذاكرة، الطبعة الأولى، مركز فؤاد نصار، كانون الثاني (يناير)، رام الله، فلسطين، ص ٢٢٨.

^٣ فيصل حوراني (١٩٨٠): الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ص ١١.

أدت حرب لبنان إلى نتائج عديدة عسكرياً على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لا زالت آثارها حتى هذه اللحظة، والآثار المترتبة ضمن النطاق العسكري، تتمثل في:

أ. مقتل أكثر من (٥٥) ألف فلسطيني ولبناني خلال هذه الحرب.
ب. تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، بحيث لم تعد تشكل خطراً جاداً على "إسرائيل".

ج. ابتعاد م.ت.ف عن آخر معاقل المواجهة المباشرة مع "إسرائيل" بعد الخروج من الأردن، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وحالة السكون العسكري للجهة السورية.

د. تأمين "إسرائيل" للجهة الحدودية مع لبنان، والتي كانت بمثابة الجبهة الأخيرة المشتعلة مع الحدود الإسرائيلية.

هـ. احتلال الجنوب اللبناني والسيطرة عليه.

ز. محاولات القضاء على الوجود الفلسطيني نهائياً، بارتكاب المذابح ضد المخيمات الفلسطينية سواء من قبل "إسرائيل"، أم القوى المسيحية اليمينية المتعاونة معها، مثلما حدث في مخيم صبرا وشاتيلا.

ح. استيعاب الجيش الإسرائيلي الدروس من حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣، في تجنب الخسائر في سلاح الجو، وهو ما تبين من خلال المقدرة على تدمير سلاح الجو السوري، منذ الأيام الأولى للمعارك.

ط. بناء الإستراتيجية العسكرية الفلسطينية على الأسلوب الدفاعي، دون أي ابتكار لاستراتيجيات المواجهة الحقيقية.

و. التبعض في قوات المنظمة بسبب الفصائل، أدى إلى عدم وجود استراتيجية موحدة للمقاومة. وبناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن حرب ١٩٨٢ مثلت انتكاسة للبنية العسكرية لـ م.ت.ف التي استمدت قوتها ووجودها منها، بل وافتقادها لأهم وسيلة من أدوات تحقيق الهدف الاستراتيجي ألا وهو التحرير، مما أفقد م.ت.ف الجزء البسيط من عملية التوازن العسكري مع القوة الإسرائيلية، وجردها من أداة ضغط كانت تمارسها في استنزاف حالة الاستقرار التي كان يصبو إليها الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك حالة التربص من بعض القوي اليمينية المتطرفة في لبنان للانقضاض على الوجود الفلسطيني الذي مثل عقبة أمام استكمال أجنده تحالفه مع "إسرائيل"، وهو ما تحقق فعلاً من خلال مذابح صبرا وشاتيلا التي أعقبت خروج قوات م.ت.ف.

إضافة لذلك قد استطاعت "إسرائيل" تحقيق نتيجة حاسمه في معترك الصراع مع العرب، تمثل بإعادة تأهيل المنطقة والصراع وفق مفاهيم سياسية، ستنتج نتائجها العملية بعد ذلك على كافة المسارات العربية.

ثالثاً- الاتصالات السرية الفلسطينية مع بعض الشخصيات الإسرائيلية والإدارة الأمريكية:

واجهت م.ت.ف عدوًا محصنًا بحلف استراتيجي من قوى الاستعمار العالمية، التي حالت دون إنصاف هذا الشعب وهذه القضية، وتلك الأرض التي لم يعد سواها تدوسها أقدام الاحتلال، وقد تفاقم ذلك بسبب أنظمة عربية متواطئة، مع غياب الإستراتيجية الوطنية الثابتة القادرة على مواجهة المستجدات والتطورات، والتنبؤ بتجليات المستقبل ومواجهة تأثير المتغيرات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية والتعامل معها، في ظل الرغبة العربية - الرسمية- في التعامل مع "إسرائيل"، كواقع لا يمكن إزالته وإزاحته، مستسلمة لعملية الغزو التاريخي والسلب الممارس ضد الشعب الفلسطيني، لنتججه صوب قنوات وحوارات غير مباشرة، أو بتوجه فردي مع "إسرائيل" والإدارة الأمريكية، وهو ما سيتم تناوله في هذا الجزء من الكتاب.

الاتصالات السرية مع بعض الشخصيات الإسرائيلية:

"ينبغي أن ننهي من سلبية ومزايدات الماضي! فالـ " لا" التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوبًا، ولا الـ " نعم " شكل من أشكال الخيانة ضرورة، بل قد يكون الرفض على العكس، طريقة في الهروب من المشاكل وفي التزيي بزي النقاء العقائدي المخول"، هذا ما رد به صلاح خلف على قادة فصائل م.ت.ف في ندوة نظمت خصيصًا لمناقشة مزايا ومساوئ اشتراك المقاومة المحتمل في مسيرة السلام، التي بدأت غداة حرب ١٩٧٣. بهذه الكلمات أجمل "صلاح خلف"، رؤية وتوجه حركة فتح وم.ت.ف نحو عملية السلام المطروحة، والخطأ هنا المزج ما بين التوجه إلى عملية السلام، والبرنامج الذي تبنته المنظمة، وبين الاتصالات السرية وغير السرية التي كانت تجرى بين الفينة والأخرى.

ومما يؤكد على أن بعض قيادات حركة فتح والمنظمة، بدأت في طرح فكرة الاتصال بالقوى الإسرائيلية، ما يذكره "محمود عباس" أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومسؤول التعبئة والتنظيم في حركة فتح: "ومنذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٧ نشرت كتابين عن الهجرة اليهودية من البلاد العربية والدول الغربية، وعلاقات "إسرائيل" بأمريكا، وأنصار السلام داخل هذا المجتمع وغير ذلك من المعلومات الأولية، التي تفيد في تكوين فكرة أولية عن "إسرائيل"، ويضيف: "وفي هذه الفترة رفعت شعارين، الأول: مطالبة الدول العربية بالسعي لإعادة اليهود الذين هاجروا أو هُجروا منها...والآخر: العمل على الاتصال بالقوى الإسرائيلية لإجراء حوار معها للوصول إلى السلام"^٤، وكان هذا قد نقله محمود عباس (أبو مازن) إلى الفعل، حيث أعطى أوامره "لعصام السرطاوي" بالبدء بالاتصالات مع

^٤ محمود عباس (١٩٩٤): طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ص٢٦، محمد حسنين هيكل (١٩٩٦): المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - سلام الأوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، ص٥٣.

الإسرائيليين، وهو ما أقرَّ به علانية في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة من ١٢-
٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٧، وحدد محمود عباس التحرك في اتجاهين الاتجاه الأول: نحو اليهود
الشرقيين المنحدرين من أصل أندلسي، والذين عاشوا في البلاد العربية وتركيا وبلغاريا، والاتجاه
الثاني: مع القوى اليهودية التي تناصر السلام، والتي أطلقت على نفسها "حركة السلام الآن".

وبالرغم من إقرار المجلس المركزي الفلسطيني، المنعقد في تونس ما بين ١٠-١٢ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣ قيام السلطة الفلسطينية، واعتبارها إمتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وأن الأخيرة؛ أي المنظمة، مرجعيتها السياسية والتنظيمية؛ إلا أنها لم تحصل على أي شرعية فلسطينية أخرى، بل وجدت معارضة شديدة سواء من فصائل م.ت.ف أو قوى التيار الإسلامي (حماس والجهاد الإسلامي)، والعديد من الشخصيات الوطنية سواء من داخل حركة فتح أو المستقلين، التي رأت بهذا الاتفاق تساوفاً وإنحداراً عن كل الثوابت الوطنية الفلسطينية، والتي أكدها ما إرتكبه الصهيوني المتطرف "غولد شتاين" يوم الجمعة ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤ بعد أيام من مذبحه بشعة في الحرم الخليلي ضد المصلين الفلسطينيين(*)؛ والتي كانت من الممكن أن تمثل حافزاً لياسر عرفات و م.ت.ف في العودة إلى الخلف كثيراً، وكسب التعاطف الدولي إزاء ذلك، لكن كل ذلك لم يمثل شيئاً لدى قيادة دفعت كل شيء مقابل لا شيء، وإزاء هذا التطور الخطير وافق كلينتون على نقل المفاوضات إلى واشنطن، ومع تطور الأحداث المتتابعة بعد ذلك، تم توقيع الاتفاق النهائي في ٥ أيار (مايو) ١٩٩٤ في القاهرة.

ومن ثم بدأت قوات الشرطة الفلسطينية بدخول منطقة قطاع غزة، تبعها دخول قيادة م.ت.ف و"ياسر عرفات"؛ وجدير بالذكر في هذا الصدد أن "إسرائيل" والولايات المتحدة أصرت على عرفات وقيادات م.ت.ف بالذهاب إلى قطاع غزة؛ وهو ما يتضح في إطاره الشكلي بأنه أمر طبيعي؛ ولكن أرى هنا أنه يحمل في جوهره العديد من الأهداف والغايات الإسرائيلية والمتمثلة بالتالي:

١. الانسحاب من مناطق الإكتظاظ السكاني وإعفاء نفسها من مسؤوليات الأمن، والإدارة المدنية وأعباء التموين والصحة والتعليم والمواصلات ... إلخ، وهي الأعباء التي تريد التخلص منها.
٢. إيهام العالم بأنها تحولت من قوة محتلة، وتغيير الصورة التي حملتها المشاهد عن ممارسات جيشها ضد المدنيين، إلى إنها قوة مسالمة تبحث عن السلام في المنطقة.
٣. رفع قضية فلسطين من جدول الأعمال الدولي كقضية شعب محتل، وبالتالي إزاحتها عن بؤرة الاهتمام الدولي، وبحثها كأنها قضية مستعصية على الحل .
٤. حصر م.ت.ف في بؤرة جغرافية صغيرة تكتنز من المشاكل والتعقيدات، ما تعجز عن حله دول

(*) مذبحه الحرم الإبراهيمي: اختار السفاح غولدشتاين يوماً ذا مغزى في تاريخ اليهود لارتكاب الجريمة البشعة في الحرم الإبراهيمي الشريف؛ إنه عيد المساخز - البوريم - ولهذا اليوم قصة في حياة اليهود ويرمز إلى قوة اليهود، وأراد باروخ أن يؤكد في ذلك اليوم مقلته - إذا كان عدوك يريد قتلك أبداً أنت بذبحه، وارتكب جريمته التي راح ضحيتها (٢٩) مصلى بداخل المسجد و(٢١) شهيد خارج المسجد في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤.

عظمى، وبذلك حصر المنظمة في مشاكل حياتية ويومية لا نهاية لها، مما يخلق احتكاك مع سكان هذه المنطقة.

٥. تعميق التناقضات بين قيادة م.ت.ف التي سيرفض البعض منها العودة إلى غزة، مما يزيد من انقسام قيادة المنظمة على نفسها، مع منح الشعب الفلسطيني إنطباع تحقيق مبدأ حق العودة.

٦. خلق حالة احتكاك ما بين العائدين من الخارج بثقافتهم الفرعية وأساليب حياتهم، وما بين أهل الداخل الذين عاشوا ظروف احتلالية قاسية.

٧. حدوث احتكاك وتصادم بين التيارات والاتجاهات الفلسطينية الفكرية المتمثلة في قيادة م.ت.ف والشعب الفلسطيني، ودعاة القومية والعلمانية والماركسية وحملة اللواء الإسلامي، وهو ما راهنت عليه "إسرائيل" ولا زالت.

٨. استهلاك طاقات م.ت.ف في المشاكل الحياتية اليومية، وإذابتها في مؤسسات السلطة الفلسطينية مما يعيق مطالبتها بتوسيع سلطاتها الإدارية لما هو أبعد من غزة - أريحا.

٩. دخول القيادة الفلسطينية إلى غزة - أريحا سوف يؤدي بهذه القيادة مسئولية حماية المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة.

وهنا بدأت م.ت.ف وقيادتها رحلة البحث من جديد عن الذات، والتأكيد العملي على أرض الواقع، وإما أن تكون "غزة - أريحا أولاً" أو "غزة - أريحا أولاً وأخيراً"

بعد أن تم توقيع اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية الإجرائية لاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، فشل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفاصيل المرحلة الأولى (غزة - أريحا)، وانقضت المدة المحددة للإسحاب الإسرائيلي؛ قبل أن تبدأ هذه القوات بالإسحاب، إزاء التعنت الإسرائيلي، وبدأت سلسلة من المفاوضات التي جئنا عليها سابقاً حتى انتزعت "إسرائيل" مزيداً من التنازلات الفلسطينية، توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة في ٤ آيار (مايو) ١٩٩٤، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للإسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا، والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك، وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في ١٨ آيار (مايو) من العام نفسه، وأدى أعضاء السلطة الفلسطينية اليمين أمام عرفات في ٥ تموز (يوليه) من العام نفسه أيضاً.

وهنا يُلاحظ؛ أن "إسرائيل" انتزعت تنازلاً هاماً من يد المفاوض الفلسطيني، وهو المرحلة في تنفيذ الاتفاقات؛ وهو ما يعني تجزئة المجزأ، ما منح "إسرائيل" تحديد مسارات التفاوض

١. اتفاق طابا أوسلو (٢) في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥:

إنّ "إسرائيل" لم تفِ بأيّ التزام تعهدت به في اتفاقياتها السابقة مع م.ت.ف، واستمرت في عملية الابتزاز السياسي والأمني للسلطة، والمماثلة في مفاوضات توسيع الصلاحيات للولاية الجغرافية (السكانية)، حيث استمرت مدة هذه المفاوضات عام ونصف في طابا المصرية، فرضت خلالها على السلطة اتخاذ كل التدابير القمعية ضد المعارضة، حتى تأكدت "إسرائيل" من إتمام هذه المهمة، ليتم في نهاية المطاف التوصل إلى الاتفاق في منتجع طابا المصري، والتوقيع في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، وكان سبتمبر أصبح الموعد المحبب لدى "إسرائيل" في توقيع اتفاقياتها.

يتبين من ذلك أنّ "إسرائيل" لم تتجه بسياساتها التفاوضية، إلى منح السلطة الفلسطينية مزيداً من الصلاحيات، وتوسعاً في حدود ولايتها السياسية؛ وإنما كان لديها المخططات لاستغلال المدخل الفلسطيني في التوسع السياسي، والاقتصادي الإقليمي، الذي يتجاوز الموضوع الفلسطيني، وهو ما كان يتضح جلياً بالطرح الإسرائيلي لبناء شرق أوسط جديد.

وتضمن اتفاق طابا توزيع الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "أ، ب، ج" ومناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز ٣% من مساحة الضفة الغربية، حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً، ومناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو ٢٥% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيلياً - فلسطينياً مشتركاً، أما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً لـ "إسرائيل" وهي نحو ٧٠% من مناطق الضفة الغربية، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها.

ويمكن القول بأن التركيز على كلمتي "إداري - أمني" الوجه والمضمون الفعلي لمجمل الاتفاق الذي أُبرم في طابا؛ وإنه ارتكز في المقام الأساسي على المفهوم الإسرائيلي للسلام، حيث انتفتت معايير ومصطلحات السلام بين أي طرفين وهما "الجغرافي والسيادي"، فهنا لا توجد أي منطقة تشير إلى الولاية الجغرافية أو السيادية الشاملة للسلطة الفلسطينية على الأرض، حتى تلك المشار إليها بمنطقة "أ" لم تشر إلى مفهوم السيادة أو الولاية الجغرافية للسلطة الفلسطينية، وهو ما يبرز الواقعية التي يتم من خلالها التفاوض.

وحفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية، وأصبحت مناطق السلطة الفلسطينية محاصرة

أمنياً، أضفى على الاحتلال نوعية "الطهارة" أو "الاحتلال النظيف"، حيث أوكل كل المهام للسلطة الفلسطينية المتعلقة بشؤون السكان الداخلية، في حين استحكم هو بمدخل ومخارج المدن والقرى، والمعابر ... إلخ، وبعد هذا الإتفاق تم ترتيب أول انتخابات تشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية في كانون ثانٍ (يناير) ١٩٩٦، والتي قاطعتها القوى والفصائل العشر، وانتهت بفوز حركة فتح وحلفائها، وانتخاب "ياسر عرفات" كأول رئيس للسلطة الفلسطينية.

. إنكفاء " السلام" وظهور " الجحيم":

إن ما جرى في مدريد وما تلاه من محطات واتفاقات وتجاذبات، لم يخرج عن إطار عملية الاقتحام السياسي، التي تديرها الولايات المتحدة بالتنسيق كامل مع "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن المشروع السياسي - الأمريكي للتسوية كما جرى تظهيره في "أوسلو"، لا يخرج عن كونه مشروعاً لفرض مزيد من الرضوخ السياسي والاقتصادي على المنطقة، كما بينته الاتفاقات السابقة، وهو ما يفسر حقيقة ما يجري على طاولة المفاوضات، التي أزاحت الستار عن الانحياز الكامل للوفد الفلسطيني الذي لم يستدرك المشروع الإسرائيلي الإقليمي، الذي عبر عنه "شمعون بيريز" مراراً وتكراراً، وعملية تحطيم وتمزيق أهم إطار وطني فلسطيني؛ أي م.ت.ف^٥، حيث جرى التعامل معها بصورة محزنة ومؤلمة.

وإن دل ذلك على شيء؛ فإنما يدل على قصر نظر السياسة التي مورست، وعدم القدرة أو الرغبة في استثمار الطاقات والكفاءات الوطنية لصالح تعزيز البنية الاجتماعية وتقوية ركائز المجابهة الوطنية، وهكذا وجد الفلسطيني نفسه بين فكي كماشة: الاحتلال بممارسته القمعية والتوسعية في جانب، والتناحر السياسي من جانب آخر، هذا الأمر فاقم المأزق الذي تعيشه الجماهير الفلسطينية، والقضية الوطنية التي أصبحت صريعة للإملاءات الأمنية التي عبر عنها ياسر عرفات في العديد من المناسبات بالقول: "إسرائيل" تعاملني مثلما تعامل لحد^(*)، وراح يكرر ذلك: "إنه ليس لحدًا فلسطينياً، وغزة ليست شريطاً أمنياً لحماية "إسرائيل"^٦.

فكانت السلطة الفلسطينية تواجه مأزقاً ومشاكل بلا حدود في غزة، حيث لم يكن لها أي سند دولي أو إقليمي أو حتى محلي، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة بكل ثقلها خلف "إسرائيل" وحكومتها، بالرغم من كل محاولات عرفات؛ أن يركز على الجانب الاقتصادي لسكان غزة من إدراكه لحالة

^٥ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٢٠٠٠): نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة، المؤتمر السادس، تموز (يوليه)، غزة، فلسطين، ص ١٧-١٨.
^(*) انطوان لحد: هو قائد (جيش لبنان الجنوبي) بين ١٩٨٤ وحتى حله سنة ٢٠٠٠. تعرض إلى محاولة اغتيال في العام ١٩٨٩ على يد سهى بشارة المنتمية إلى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (الحزب الشيوعي اللبناني). أدت العملية إلى ادخاله العناية الفائقة لمدة طويلة من الزمن واستعيدت عافيته بعد علاج طويل في دولة "إسرائيل" استمر لسنوات واعتقال سهى بشاري وسجنها في "إسرائيل" لمدة فاقت العشر سنوات بعد محاكمتها ثم اطلق سراحها في وقت لاحق بعد وساطة قام بها رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري مع الدول الغربية. قيل انه يعيش في دولة غير "إسرائيل" ودانه ندم لعمالته لـ"إسرائيل".

^٦ هيكل: مرجع سابق، ص ٤١٥.

الضنك التي يعيش بها أهل غزة طارحًا شعاره "سنغافورة وليس الصومال"، إبتدأً من ياسر عرفات لامتصاص حالة الرفض والنفور من إتفاقيات "أوسلو"، التي بدأ أكثر المتفائلين من أهلها أنفسهم؛ يدركون إنه لا يمكن إنتزاع شيء من "ملائكة السلام" الإسرائيليين الذين وقعوا إعلان المبادئ، ومن ثم انقلبوا لأبالسة جحيم عندما بدأت الخطوات الفعلية لتنفيذ الترتيبات العملية، التي فرضت مزيدًا من القيود على السلطة كلما تقدمت للأمام، وأصبحت محل إتهام إسرائيلي دائم بعدم القدرة على الإيفاء بمسئولياتها الأمنية، بالرغم من كل ما قامت به من ممارسات للجم القوى المعارضة؛ وملاحقة لقوى الرفض حتى وإن كانت رفض سلمي، وأصبحت أسيرة للفك الأمني الإسرائيلي المتربص والمهدد، إضافة لإتهامات الدول المانحة التي راحت في تطويق رقبة السلطة باتهامات الفساد وسوء الإدارة.

رابعاً- التأثيرات الإقليمية والدولية على تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني:

تراكمت كل المتغيرات الإقليمية في بوتقة الدفع، نحو تحقيق ما سعت إليه قيادة م.ت.ف منذ صعودها لقيادة المنظمة خلفاً لأحمد الشقيري، وهو ما لبي مفهوم التكتيك الذي تم صياغته كهدف مرحلي لتحقيق الإستراتيجية الوطنية، والتي لا يمكن إنكار مؤثراتها على الحركة الوطنية الفلسطينية، بل وعلى الفكر السياسي الفلسطيني.

إنّ النظر برهة وبعقلانية وطنية في تلاحق الأحداث في الفكر السياسي الفلسطيني منذ تبني البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤، حتى الإقرار بتعديل بنود الميثاق الوطني عام ١٩٩٦، يستدرك ديناميكية التحرك باتجاهات أفقية ورأسية في سبيل إنجاز أي مفهوم يحمل في طياته كلمة "تسوية"، دون النظر إلى خلفيات وأبعاد وتداعيات هذه التسوية، وهو ما وصل إلى قناعات المفاوض الفلسطيني الذي يخوض المفاوضات، أمام الفكرة الصهيونية العالمية "أرض بلا شعب؛ لشعب بلا أرض"، وهو ما سنخرج عليه في البنود التالية:

١. إفراغ منظمة التحرير الفلسطينية من محتواها، وأثره على مستقبل القضية الفلسطينية:

منذ نشأة م.ت.ف عام ١٩٦٤، أحدثت نقلة نوعية في الفكر السياسي الذي بدأ يبلور ملامح فلسطينة نظام سياسي فلسطيني، يعبر عن كيانية وطنية مستقلة، بقيت زمن طويل منصهرة في النظام العربي الرسمي الذي لم يستوعب استقلالية القرار الفلسطيني ولو بشكل جزئي، وهو ما مثل حرباً عربية ضد م.ت.ف؛ بالرغم من أن قرار إنشائها عربي، وبارادة عربية، ولكن هذه الإرادة كانت محكومة لحركة الضغط الممارسة بعد نكبة ١٩٤٨، والتي شهدت تحولاً معاكساً عبر عنه برفض الهزيمة وتجلياتها، والنهوض ثورياً وفكرياً في مواجهة الواقع وتحديه، لتبحث الدول العربية عن مخرجاً يساعدها في احتواء هذا الوعي وهذه الحركة، فكان القرار بإنشاء م.ت.ف، التي وما إن انطلقت حتى واجهت حركة مضادة محلياً، إقليمياً، دولياً أشبه بالمرحلة الحالية، وتتابع المحاولات لإحتواء هذا الكيان الوليد من شتى القوى الإقليمية^٧ والدولية تارة تستخدم الحيلة السياسية، وأخرى

^٧ معتمد حمادة وآخرون (٢٠٠٥): قبل الرحيل في السياسة والنظام الفلسطيني، ط١، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، أيار

المال، وثالثة المعارك والتصفية؛ فإن م.ت.ف كانت تواجه هذا الاحتواء بمزيداً من الثبات والإيمان
ببرنامجها، وميثاقها، وأهدافها، وتطلعاتها، حتى تنامت في داخلها أصداً لأصوات خافتة
المصالح الوطنية وتغير مراحل النضال الوطني:

عند البحث في رسم المصالح العليا للشعب الفلسطيني التي تبنى عليها مختلف استراتيجياته وخطته
المستقبلية، والتي تحدد أو حددت ملامح مستقبله ودوره في المنطقة والعالم يجب الأخذ بعين الاعتبار؛
أن رسم المصالح العليا يرتبط فلسطينياً بمراحل ثلاث^٨:

المرحلة الأولى: مرحلة التحرر الوطني التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، والتي
اقتضت إزالة الاحتلال حيث تتشكل عدد من المصالح العليا والحيوية التي تسمى بالمصالح الوطنية أو
القومية للشعب الفلسطيني، وفق متطلبات تلك المرحلة وإلى حين إنجازها.

المرحلة الثانية: في حال تمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام
١٩٦٧، في حال انسحاب قوات الاحتلال منها بالوسائل التي يستخدمها الفلسطينيون.

المرحلة الثالثة: هي تبني المرحليات التي تؤهل لتحقيق المرحلة الثانية من تحرير وإقامة الدولة التي
لم تتحقق حتى رهن اللحظة.

ولا شك أن تداخل بعض المصالح أو استمرار بعضها على مدى المراحل الثلاث أمر ممكن له
مبرراته، وله من الواقعية نصيب، ولكن المهم من هذه المراحل أمر مهم في صياغة المصالح العليا
نظراً لأهمية الظروف وطبيعة الوسائل والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق كل منها، كما من المهم دراسة
المتغيرات والمؤثرات المحيطة دون المغالاة في اجحادها، أو التساهل في تهويلها، وتسويق المصالح
تحت مبررات المتغيرات التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها.

^٨ الحمد، جواد (٢٠٠٧): المصالح الوطنية والقومية العليا للشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

